

التعليم الخاص في الجزائر بين الواقع والتحديات

ناشف أحمد

- جامعة الجزائر2، الجزائر.

E-mail : Ahnach99@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2019-12-08 - تاريخ القبول: 2020-11-16

ملخص

في الجزائر المستقلة حديثا يشذ فيها البحث في المعطيات التاريخية، وهو ما يؤثر على الرؤية الاستشرافية في مختلف المجالات اقتصاديا اجتماعيا أو ثقافيا، أو سياسيا، أو تعليميا، وإن كان موضوع التعليم هنا يخص الإنسان المقصود بالعملية التعليمية فهو الوسيلة والغاية ومبتدأ كل الاستراتيجيات التعليمية لصالح النشء، من مناهج ومخططات تربوية ومخرجاتها السوسيواقتصادية.

ذلك أنّ الجزائر مرّت تربوياً بمراحل مختلفة كانت نتيجة تداعيات تاريخية وسياسية إيديولوجية، فالمرحلة الأولى يمكن أن نسميها بالانتقالية كون الأمر يتعلق بالانتقال من منظومة تعليمية لها إطار هوياتي يختلف عن المنظور الجديد والأصيل لذا يكون الصراع على أشده بين منظومتين غير متكافئتين ومتراكبتين حسب تعبير مالك بن نبي، حداثيا وتاريخياً. وفي مرحلة ثانية كانت مرحلة الانفكاك وتأسيس المنظور الأصيل والمحتمل حسب مبادئ الثورة. أو كما يبدو في الظاهر على الأقل، وهو منظور الهوية العربية الإسلامية والأمازيغية داخل المنظومة التربوية التعليمية. وهو طرح تأصيلي لا علاقة له بالكفاءة التعليمية رغم بعض مؤثراته الجانبية مثل اللغة.

أما المرحلة الراهنة فإنّها مرحلة مخاض عسير نحو التجاوب مع المعطيات المحلية والعالمية، اقتصاديا

اجتماعيا وثقافيا، لذا فإنّ التعليم العمومي لم يعد يفي بالغرض المنوط في ظل التسارع التكنولوجي وتباطؤ حركة التعليم العمومي وكثرة إشكالاته خاصة من حيث الجودة والمخرجات الاقتصادية وهنا نكون براغماتيين أكثر تجاوبا مع سياسة الدولة الراهنة نحو تشجيع القطاع الخاص، يتطلب تعليما خاصا موازيا ومناسبا لهذه المتطلبات بالنسبة للتعليم الجامعي.

أما بالنسبة للتعليم العام فان الحاجة أصبحت ملحة خاصة في ظل عدم قدرة القطاع العام على احتواء ليس فقط الملحقين بالمدرسة العمومية ولكن حتى متطلباتهم من حيث الجودة والإنتاجية وسوق العمل. وان كان هذا الأمر يشوبه الكثير من اللبس. إلى هنا يكون الطرح إيجابيا إلا أنّ الجانب المبهم في الأمر هو تنظيم التعليم الخاص وعلاقته بالتعليم العمومي سواء من حيث المردود التربوي أو من حيث إشكالات المواطنة والهوية والتنميط، والاندماج الاجتماعي والثقافي، ذلك أنّ التعليم العمومي رغم نقائصه ظل يحافظ على نسب مقاربة من الضبط الاجتماعي والانسجام الفكري رغم ضعف الجودة وإهمال المهوبة من جهة أخرى. والواقع أن إشكالات وعواقب التعليم الخاص في مجتمع فتي مثل الجزائر تفوق الطرح المباشر إلى دراسات انتروبولوجية وسوسيولوجية أعمق.

- الكلمات المفتاحية: المنظومة التربوية، الكفاءة التعليمية، التعليم العام، التعليم الخاص.

Abstract

In the newly independent Algeria, where the research is unique in historical data, which affects the forward-looking vision in various fields, economically, culturally, politically, or educationally, and if the subject of education here concerns the person intended by the educational process, then it is the means, the end, and the beginning of all educational strategies for the benefit of young people, of educational curricula and plans and their socio-economic outputs.

This is because Algeria has gone through different educational stages as a result of historical, political and ideological repercussions. The first phase can be called transitional, since the matter is related to the transition from an educational system that has a framework of identities that differs from the new and original perspective, so the conflict is at its most intense between two unequal and overlapping systems, according to Malik Bennabi, Modernist and historical. And

in a second stage, the stage of disassociation and establishing the original and potential perspective according to the principles of the revolution or as it appears at least on the face of it, which is the perspective of the Arab, Islamic and Amazigh identity within the educational educational system. It is an original proposition that has nothing to do with educational competence despite some of its side effects such as language.

As for the current stage, it is a difficult labor stage towards responding to local and international data, economically, socially and culturally. Therefore, public education is no longer fulfilling its intended purpose in light of technological acceleration and the slowdown in public education and its many problems, especially in terms of quality and economic outcomes. The current state to encourage the private sector requires special education parallel and appropriate to these requirements for university education.

As for public education, the need has become urgent, especially in light of the inability of the public sector to contain not only those enrolled in public school, but even their requirements in terms of quality, productivity and the labor market. And if this matter is tainted by a lot of confusion, to here the proposition is positive, but the ambiguous aspect in the matter is the organization of private education and its relationship to public education, whether in terms of educational outcomes or in terms of problems of citizenship, identity, stereotyping, and social and cultural integration, because public education is despite its shortcomings. He kept maintaining close proportions of social control and intellectual harmony despite the poor quality and neglect of talent on the other hand. In fact, the problems and obstacles to private education in a young society such as Algeria outweigh the direct introduction to deeper anthropological and sociological studies.

Keywords: The educational system, educational competence, general education, special education.

هناك عدة معطيات سوسيو تربوية واقتصادية أوحّت لي في لحظة معاينة عن كتب للواقع التربوي الكتابة حول موضوع التعليم في شقيه العمومي الأكثر إقبالا من طرف فئة كبيرة من المتدربين والتعليم الخاص كتجربة مفروضة لعدة اعتبارات...، تبادرت إلى ذهني جملة من التساؤلات، أو الانطباعات الأولية التي تحدث عادة في ذهن الملاحظ، ومن بين هذه الأسئلة: يا ترى ما الغاية المرجوة من هذا الموضوع؟ وكيف يمكن التعامل مع هكذا مواضيع كونها استشرافية وتبحث تجريبيا أكثر منه نظريا، كما يبدو أنّه من اختصاص السياسة التربوية ومخططاتها؟ ولكنني عندما تأملت أكثر في الموضوع وجدت أنّ الأمر يسترعي الاهتمام من طرف الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ويتوجب أن يكون لهم تحليل واستشراق.

وعليه فإنّه على الجزائر مثلها مثل باقي أقطار العالم العربي أن تعمل على تطوير وتحسين التعليم ومنه التعليم الخاص، وأدركت حينها أن الموضوع يقتضي تأصيل فلسفي، أو لنقل طرحاً فلسفياً تربوياً حتى لا يبقى حبيس القوانين والأرقام وكذلك من الناحية الميدانية التجريبية عن تأصيل علمي. وهذا هو الأمر المنوط بالبحث العلمي ليس من أجل تزكية القرارات التي تتخذها السياسات التربوية، ولكن قصد تنوير المجتمع بكنهه وخصائص ومآلات الطرح أي؛ التعليم الخاص وإشكالاته.

ومن جهة أخرى يكون الغرض هو خلق فضاء المساءلة لقضايا تهم المجتمع وتقدمه وصيرورته الحضارية، كما يتعلق الموضوع بديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص. والحق في العمل والترقية الاجتماعية وغيرها. وعليه فإنّ للموضوع عدة جوانب:

- **أولاً:** الجانب القانوني أي؛ كيف تحول التعليم الخاص من تعليم غير مقنن وفوضوي إلى تعليم ذو طابع رسمي؟

- **ثانياً:** الواقع والعوائق أي؛ ما هي عوائق التعليم الخاص في الجزائر؟ وهل التعليم الخاص في الجزائر يتماشى في نفس التنظيم البيداغوجي للتعليم العمومي؟

- **ثالثاً:** كيف يمكن توظيف التعليم الخاص توظيفاً إيجابياً لصالح ديمقراطية التعليم ولصالح التنمية؟ وعلى أساس هذه التساؤلات الثلاث وما يتفرع عنها نحاول تحليل الموضوع دون إصدار أحكام قيمة كون الموضوع لا يزال قيد التحريب ولم يتم تقييمه لحد الآن.

ففي الجزائر المستقلة حديثاً يشذ فيها البحث في المعطيات التاريخية، وهو ما يؤثر على الرؤية الاستشرافية في مختلف المجالات اقتصاديا اجتماعيا أو ثقافيا، أو سياسيا، أو تعليميا، وإن كان

موضوع التعليم هنا يخص الإنسان المقصود بالعملية التعليمية فهو الوسيلة والغاية ومبتدأ كل الاستراتيجيات التعليمية لصالح النشء، من مناهج ومخططات تربوية ومخرجاتها السوسيواقتصادية .

ذلك أنّ الجزائر مرّت تربوياً بمراحل مختلفة كانت نتيجة تداعيات تاريخية وسياسية إيديولوجية، فالمرحلة الأولى يمكن أن نسميها بالانتقالية كون الأمر يتعلق بالانتقال من منظومة تعليمية لها إطار هوياتي يختلف عن المنظور الجديد والأصيل لذا يكون الصراع على أشده بين منظومتين غير متكافئتين ومتراكبتين حسب تعبير مالك بن نبي (1988)، حدثاً وتاريخياً. وفي مرحلة ثانية كانت مرحلة الانفكاك وتأسيس المنظور الأصيل والمحتمل حسب مبادئ الثورة. أو كما يبدو في الظاهر على الأقل، وهو منظور الهوية العربية الإسلامية والأمازيغية داخل المنظومة التربوية التعليمية. وهو طرح تأصيلي لا علاقة له بالكفاءة التعليمية رغم بعض مؤثراته الجانبية مثل اللغة.

أما المرحلة الراهنة فإنّها مرحلة مخاض عسير نحو التجاوب مع المعطيات المحلية والعالمية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، لذا فإنّ التعليم العمومي لم يعد يفي بالغرض المنوط في ظل التسارع التكنولوجي وتباطؤ حركة التعليم العمومي وكثرة إشكالاته خاصة من حيث الجودة والمخرجات الاقتصادية وهنا نكون براغماتيين أكثر تجاوباً مع سياسة الدولة الراهنة نحو تشجيع القطاع الخاص، يتطلب تعليماً خاصاً موازياً ومناسباً لهذه المتطلبات بالنسبة للتعليم الجامعي.

أمّا بالنسبة للتعليم العام فإن الحاجة أصبحت ملّحة خاصّة في ظل عدم قدرة القطاع العام على احتواء ليس فقط الملّتحقين بالمدرسة العمومية ولكن حتى متطلّباتهم من حيث الجودة والإنتاجية وسوق العمل. وإن كان هذا الأمر يشوبه الكثير من اللبس. إلى هنا يكون الطرح إيجابياً إلا أنّ الجانب المبهم في الأمر هو تنظيم التعليم الخاص وعلاقته بالتعليم العمومي سواء من حيث المردود التربوي أو من حيث إشكالات المواطنة والهوية والتنميط، والاندماج الاجتماعي والثقافي، ذلك أنّ التعليم العمومي رغم نقائصه ظلّ يحافظ على نسب مقاربة من الضبط الاجتماعي والانسجام الفكري رغم ضعف الجودة وإهمال المهوبة من جهة أخرى. والواقع أن إشكالات وعواقب التعليم الخاص في مجتمع فتي مثل الجزائر تفوق الطرح المباشر إلى دراسات أنثروبولوجية وسوسولوجية أعمق.

- أولاً: تنظيم وتقنين التعليم الخاص في الجزائر

- كيف تحوّل التعليم الخاص في الجزائر إلى تعليم رسمي وذو طابع قانوني؟

الواقع أنّ الإعلان عن إصلاح المنظومة التربوية سنة 2000 بتشكيل لجان بيداغوجية وخبراء من أجل بحث سبل وضع المنظومة التربوية في السياق الراهن والعالمي، وتحديد البرامج والهيكل وتحسين مستوى التأطير وتحسينه، كلها كانت ورشات عمل لهذه اللجان بعد مد وجزر في قضايا تتعلق بالتربية والهوية وغيرها.

وعليه جاءت مجموعة الاقتراحات تصب في إطار "إجراء تشخيص موضوعي وشامل للمنظومة التربوية قصد الخروج بمقترحات وافية حول مشروع سياسة تربوية جديدة مندرجة في إطار مسعى شامل متسق ومنسجم" (بن بوزيد، 2009).

فمصطلحات المشروع، السياسة التربوية، هي مصطلحات تنتمي إلى حقل السياسي أكثر منه حقل البيداغوجي، ويمكن هنا الاستناد إلى منظري السياسات التربوية، وليس إلى البيداغوجيين رغم التداخل الاصطلاحي أحيانا، ذلك أنّ الأنوار يبعدها الفلسفي والبيداغوجي كان لها تأثير كبير في رسم السياسات التربوية منذ نهاية القرن التاسع عشر "استلهمت من خلال هذا المبدأ - كوين أفراد مستقلين ومسؤولين- وهي مصدر رئيسي للتغيرات المعاصرة التي عرفها قطاع التربية والتعليم، والمتمثلة في التركيز على التكوين الفكري للمواطن. إرساء دعائم عادلة للانتقاء المبني على أساس الكفاءة المستحقة والحقيقية، وتطوير المساواة والإنصاف لولوج التمدن" (السوالي، 2012) وعليه فإنّ إقرار التعليم الخاص وإدخاله في نسق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية بقدر ماهو ضرورة تربوية داخلية للجزائر، كون المعطيات المختلفة تدعو إلى مثل هذا الإجراء سواءً من حيث الطلب على التربية والتعليم الذي يكون قد بلغ ذروته في ظل الاستقرار الأمني والتوسع العمراني، أو استجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتوجهات الدولة التنموية من جهة.

ومن جهة أخرى كذلك استجابة للمتغيرات العالمية المتسارعة في ظل العولمة ومجتمع المعرفة، وكذا التوجهات الكونية ذلك أنّ تكليف المدرسة بمهمة التعليم يهدف في نفس الوقت إلى التغيير الأخلاقي للأفراد، والنظم التربوية المعيارية التي تكمن وراء تنفيذ السياسات هي نظم مهيكلة للغاية ووضعت على المدى البعيد وتستند، في معظم الأحيان على القيم العليا الكونية" (السوالي، 2012)، فلا يمكن إعفاء السياسات التربوية المحلية من الغايات الكونية والتي يشير إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونسكو في التربية من خلال تلك التقارير التي تعدها سنوياً.

ونشير هنا إلى أنّ الجزائر من خلال منظومتها التربوية ورغم العراقيل التي تواجهها السياسة التربوية سواء من حيث التوجهات الكبرى، أو من حيث الإصلاحات البيداغوجية وهيكلية التعليم

وتحسينه، ظلّت تستجيب لتطلعات الطلب على التربية والتعليم، وإلى المتغيرات العالمية، دون أن ننسى تلك الظروف التاريخية وانعكاسها على التوجّهات والقرارات وحتى على التركيبة السوسيوولسانية والسوسيوثقافية.

إنّه بعد تشكيل لجان تربوية وورش عمل من طرف خبراء، قدّمت خلاصة تقريرها الإصلاحي إلى الحكومة والتي بدورها عرضته على البرلمان للمصادقة في 30 أفريل 2002 تحت اسم "ملف إصلاح المنظومة التربوية"، وبإشراف السيد رئيس الجمهورية، وتمّت المصادقة عليه بتاريخ 27 جويلية* (بن بوزيد، 2009).

وجاءت الإصلاحات في ثلاث محاور رئيسية:

أ. الإصلاح البيداغوجي.

ب. تحسين التأطير البيداغوجي والإداري.

ج. إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية.

وفي هذا المحور الأخير تمّ إدراج عنصر إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص، حيث يشير بوبكر بن بوزيد في الكتاب المعنون - إصلاح التربية في الجزائر - إلى رغبة الدولة في تنظيم القطاع الخاص وإخراجه من حالة الفوضى "يشكل ترسيم مؤسسات التربية والتعليم الخاصة أحد أهم الإجراءات التي قام بها إصلاح المنظومة التربوية...إنّه يندرج ضمن تطور المجتمع الجزائري الذي بات يتميز بمشاركة القطاع الخاص، أكثر... في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (بن بوزيد، 2009) وفي هذا إشارة إلى أنّ السياسة التربوية تتجه نحو الاستجابة للطلب على التربية، وفي نفس الوقت تنظيم هذا القطاع لكي يساهم في التنمية المحلية وسد حاجات المجتمع.

وغالباً ما يثير هكذا قرار بعض ردود الأفعال الانفعالية والتي غالباً ما تفتقد إلى النظرة الاستشرافية، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أنّ المجتمع الجزائري حديث العهد بالتمط الليبرالي ومتخوّف من هجمة العولمة ومن فقدان السيطرة خاصة من حيث القيّم ومن حيث المضامين وكذا الأهداف غير المعلنة وراء كل توجه تربوي جديد، على عكس المجتمعات التي لها باع في الديمقراطية الليبرالية "أنّ مثل هذا التوجه في الديمقراطيات الليبرالية المستقرة يتمّ تمريره كتوجيه بديهي ويشكل جزءاً من البرامج السياسية للنظم القائمة" (السوالي، 2012). فالمنظومة التربوية ممثلة في السلطة المركزية هي صاحبة المبادرة أو الاقتراح. ذلك أنّ المشاريع الكبرى والاستشرافية

"النابعة من رؤية مستقبلية، عُهد بها إلى النظام التربوي... بناء مجتمع عادل، تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وتحقيق الديمقراطية" (السوالي، 2012) وعليه فترسيم وتقنين التعليم الخاص في الجزائر هو إجراء قانوني، ولكنه رغبة في احتواء كل تعليم خارج الإطار الرسمي للدولة صاحبة التدبير في هذا الشأن، والتي تكفل التعليم وتنظّمه وترعاه وتسطر أهدافه، وبالتالي هو إجراء في محله ويساعد أكثر في الديمقراطية وتنظيم التعليم.

والحل إذن هو وضع إطار تشريعي وبيداغوجي يضبط هذه المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة المنتشرة في المجتمع خاصّة في المدن الكبرى حيث يكثر الطلب على التعليم ونوعيته. بناءً على جملة من القوانين التنظيمية ليس هاهنا ذكرها التي وضعت خصيصاً لشرعة التعليم الخاص.

وكانت هناك جملة من الشروط المنظمة لكيفية فتح مدرسة تعليم خاصة في كل الأطوار الأولى تحضيرية أو ابتدائي أو متوسط، أو ثانوي، فإنّه حسب الوزارة الوصية "لا يجوز فتح مؤسسات للتربية والتعليم الخاصة... إلّا بترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية طبق للقانون وحسب دفتر الأعباء والإجراءات والشروط المحددة بطريقة قانونية" (بن بوزيد، 2009).

ومن بين الشروط التي تضعها الوزارة المعنية ما يلي: إلزامية تطبيق البرامج الدراسية الرسمية واحترام الحجم الساعي لكل المواد الدراسية الساري المفعول في مؤسسات التعليم العمومية" (بن بوزيد، 2009)، كما تشترط تعدّد التعليم إلى عدة مواد دراسية منتظمة وفق البرنامج الوطني. ثم أنّ التلاميذ المنتسبين إلى المدارس الخاصة يتوجب عليهم حسب القانون أن يجتازوا نفس الامتحانات الرسمية التي في التعليم العمومي. "يجب على المؤسسة الخاصة أن تحضّر تلامذتها للمشاركة في نفس الامتحانات التي تنظمها لفائدة تلاميذ التعليم العمومي". وبالتالي فإنّ التعليم الخاص يلتزم بتطبيق البرنامج الذي تضعه وزارة التربية والاختلاف يكون فقط في التسيير والتمويل. أمّا فيما يتعلق بإدارة المؤسسة الخاصّة فإنّه "يشترط في مدير المؤسسة الخاصّة أن يحمل الجنسية الجزائرية ويكون حائزاً على شهادة في التعليم العالي ويتمتع بتجربة مهنية لا تقل عن خمس سنوات في مجال التعليم والتكوين" (بن بوزيد، 2009).

هذا فيما يتعلق بالطابع القانوني ومبررات ترسيمه في الجزائر. وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الشروط هو اهتمام المشرع بضرورة الالتزام بالبرنامج الدراسي الذي في المدارس العمومية والأحجام الساعية التي تكفل ذلك، ويترتب على هذا الشرط عدم ازدواجية التعليم والمخرجات، كما يَصُبُّ في صالح ديمقراطية التعليم وفي نفس الوقت تكافؤ الفرص والمساواة الاجتماعية من حيث الطلب

على التعليم، ومن حيث تقدم الخدمة التعليمية في نفس الشروط. وهو ما يحنلنا إلى الغاية الأساسية من إنشاء المدرسة العمومية وهي غاية أنوارية والتي كانت كنتيجة للثورة الفرنسية، أو ما أطلق عليه "مشروع التربية الوطنية" والذي تعمل به كل المجتمعات اليوم، وعلى هذا الأساس يشير كوندورسيه إلى أنّ التعليم الوطني هو واجب عادل، إذ يسمح بـ "إقامة المساواة الفعلية بين المواطنين، وجعل المساواة السياسية حقيقية ومعترف بها قانونياً" (السوالي، 2012) Condorcet تقرير 1792.

وعليه ففي رأينا وانطلاقاً من أهداف التعليم العمومي التي هي الديمقراطية وتكافؤ الفرص والتعميم والحقوق السياسية وغيرها، فإنّ التعليم الخاص ما هو إلّا استجابة للطلب على التربية والتعليم وهي استجابة تخدم الديمقراطية وتكافؤ الفرص من حيث الفرد والمجتمع. وهو ما يجعل الدولة إلى غاية اليوم هي المشرف على التعليم وتقوم متى رأت ذلك باقتراح السياسات التربوية المناسبة، وما يلزم لصالح المجتمع وآماله الراهنة والمستقبلية.

وبنفس الصورة التي تمّ فيها إقرار تعليم خاص رسمي ومنظم في مجال التربية والتعليم، فإنّه تقرر مبدئياً في سبتمبر 2017 قبول إنشاء ثلاث جامعات خاصة في الجزائر، ورغم تأخر الجامعة الجزائرية في هذا الإنجاز مقارنة بدول أخرى عربية مثل مصر و الأردن والمغرب، إلّا أنّ الجزائر في وضع مريح من حيث الهياكل والمؤسسات الجامعية خاصة وأنّه تمّ إنجاز العديد منها في ظرف وجيز والذي يفوق المائة جامعة ومعهد على المستوى الوطني والذي يكفل استقبال العدد الهائل من الطلبة سنوياً.

وتكون الحاجة إلى مؤسسات تعليم عالي خاصة استجابةً إلى بعض الاحتياجات الوطنية خاصة في المجال المعلوماتي والبنوك والاقتصاد واللغات. وبالنظر إلى توجهات الجامعة الجزائرية العولمية. فالجامعة اليوم لم تعد مجرد فضاء للمعرفة والبحث وهو طابعها الأساسي والرمزي، ولكن عليها الانفتاح على المجتمع وحاجياته. خاصة وأنّ "مجتمع المعرفة يتطلب إمكانات ومهارات خاصة وقدرات فائقة تهيء الأفراد للتجاوب مع تحدياته المتجددة، ... وهو مالا يتأتى إلّا من خلال تغييرات جوهرية ونوعية في الممارسات المهنية داخل منظمات التعليم" (حسين الصغير، 2005).

وأكثر من ذلك فإنّ الأمر بدأ يتجاوز الطرق التقليدية القائمة على الحضور في المدرجات والقاعات لتلقي المعارف والخبرات، إنّما تحوّل إلى العالم الافتراضي عبر الوسائط الإلكترونية وتلقي

الدروس والمحاضرات عن بعد في جامعات افتراضية" وهي مؤسسات أكاديمية تهدف إلى تقديم مستويات تعليم ذات جودة عالية للطلاب، في أماكن إقامتهم من خلال الشبكة العالمية للأترنت (حسين الصغير، 2005). وهكذا نجد أنّ مجال التعليم الخاص من حيث هو حتمية تفرضها التطورات الراهنة محلية وعالمية.

- ثانياً: عوائق التعليم الخاص في الجزائر

إنّ تساؤلات من مثل وضعية غالبية المجتمع الجزائري إزاء التعليم الخاص الذي يكون قد تغلغل بصورة غير رسمية ثم تمّ تقنينه، فرض نفسه في الواقع، فلم يعد-المجتمع- بإمكانه رفض هذا التعليم تحت عدة مبررات، وأغلبها يكون تحت مسمى الكفاءة، مقابل الرداءة، أو لغويا، أو من أجل إبراز مستوى اجتماعي عن آخر، وكل هذا يتطلب بحثاً سوسيوپوجياً معمق في الظاهرة وانتشارها ومدى الاستجابة لها.

والأمر الأكيد هو أنّ المدارس الخاصة لا تنتشر بقوة إلّا في الأماكن الحضرية ذات المستوى الاجتماعي الميسور الحال، وبين ذوي الدخل المرتفع نسبياً. بينما لا نكاد نجد هكذا مدارس تعليمية خاصة في الأحياء الشعبية والفئات ذات الدخل الضعيف. ويعتبر هذا العنصر مهم جداً في تحديد المستوى الاجتماعي للمتسبين إلى التعليم الخاص.

وهنا يمكن تحرير الأسئلة الكبرى في قطاعي التربية والتعليم العالي، بمعنى أنّ التعليم الخاص وجد لفئة معينة وهي القادرة على دفع مستحقات التمدرس لأبنائها، وعليه فإنّ هؤلاء الأولياء سوف يطالبون أبناءهم ببذل جهد أكبر مقابل ما يدفعونه من أموال، وكذلك يجد أصحاب المدرسة الخاصة أنفسهم مطالبين بتوفير جو دراسي علمي متفوق فكيف والحالة هذه يتم التكوين بهذه المدارس؟ مع العلم أنّ معظم المؤطرين هم من خريجي التعليم العمومي والجامعات، وستجد الوزارة الوصية نفسها في مأزق شرط التكوين وتحسينه لدى هؤلاء المدرسين، أمّا إذا ترك الأمر لحرية التعليم الخاص فسوف يؤثر على المردود البيداغوجي له. فهل يكفي الحصول على شهادة جامعية في إحدى مواد التدريس للعمل في التعليم الخاص؟ أم أنّ الأمر يحتاج إلى التكوين والرسكلة على الديدكتيك كشرط للالتحاق بالمؤسسات الخاصة؟

إذا كان الطابع الربحي والذي يميز مؤسسات التعليم الخاصة سواء كانت في التعليم العام أو الجامعي وهو الأمر الذي لا يجب إخفاءه كون "أن تراجع دور الدولة في النشاط أصبح يمثل

مناخا عالميا يفرض نفسه على كافة الأقطار العربية، بصرف النظر عن التزامها رسميا بتوقيع اتفاقية أو أكثر مع مؤسسات النقد الدولية" (طه محمود ومحمد ناس، 2003).

وعليه فإنّ استجابة الحكومات إلى بعض البرامج العالمية يجعلها تتنازل تدريجيا لصالح القطاع الخاص وللمؤسسات الربحية نزولا عند الطلب على التربية والتعليم المتزايد وعلى الإصلاحات الهيكلية في التعليم والاقتصاد وغيرها.

فليست كل السياسات التربوية في بلدان العالم الثالث من صميم اقتراح حكوماتها بقدر ماهي استجابات متفاوتة لبرامج اليونسكو ومنظمات النقد الدولية والتجارة، والاقتصاد وكذا حقوق الإنسان. وهذا حسب طبيعة كل دولة ونظامها الاقتصادي ومداخلها.

ونجد صغار المقاولين والمستثمرين يتجهون إلى إنشاء مدارس خاصة في الأطوار الأولى (تحضيري، ابتدائي، متوسط، ثانوي)، أكثر من التعليم الجامعي وهذا كله متعلق بالتكلفة ودفاقر الشروط التي تكون أعلى تكلفة في التعليم العالي.

وعموماً فإنّ الجانب الاقتصادي ومدى إقبال المتعلمين على المدارس الخاصة وغيرها، من اختصاص البحث الميداني.

والسؤال الأكثر أصالة في هذا المجال وحسب تخصصنا هو: هل التعليم الخاص في الجزائر ينتظم بيداغوجياً وفق برامج التعليم العمومي؟

إنّّه حسب الشروط التي تضعها الوزارة الوصية لفتح مدرسة خاصة هو أن تقدّم نفس البرنامج البيداغوجي الذي تقرّه وزارة التربية ويدرس في المدارس العمومية، وعليه فإنّ الإخلال بهذا الشرط من المفروض أن يؤدي إلى المساءلة القانونية وقد يؤدي إلى غلق المؤسسة الخاصة وهنا يتوجب خلق فضاء المساءلة البيداغوجية ومسألة التكوين والتفتيش في التعليم الخاص، وكذا النشاطات التربوية داخل الصف الدراسي. وكذلك في مسألة لغة التدريس فلا يجب من الناحية البيداغوجية الصرفة التدريس بلغتين مختلفتين على اعتبار أنّ التعليم مكفول باللغة العربية. أمّا بالنسبة لتدريس اللغات الأجنبية فيتوجب اعتماد نفس البرنامج الذي تقرّه الوزارة المعنية عبر كافة الوطن وفي كلا المدرستين العمومية والخاصة.

وهذه الملاحظات نراها علمية وديمقراطية في نفس الوقت. ذلك أنّه لوحظ بعض الضبابية في تدريس اللغات فهناك بعض المدارس الخاصة تُقدم على تدريس برامج أجنبية مباشرة. وهذا من

شأنه أن يؤدي إلى نوع من اللامساواة في التدريس وفي الكفاءة اللغوية. لكن بدون تحويل الأمر كونه لا يزال تحت المجهر وفي بداياته.

وفي الوقت الذي يتخوف فيه أولياء التلاميذ على أبنائهم في المدارس العمومية من ضعف التحصيل ومن التسرب المدرسي، فإنه من الناحية البيداغوجية تظل المدرسة العمومية الأكثر تنظيماً والأمر يختلف من مؤسسة عمومية إلى أخرى، ولكنها لحد اليوم بقيت تقدم برنامجاً متكاملًا ويعطي الحل الديمقراطي. مقابل التعليم الخاص الذي تسوده غموض في الرؤية الاجتماعية والإيديولوجية. ذلك أنّ انخراطه في المنظومة السوسيو تربوية يبدو أقل في المدارس الخاصة. فعندما نطرح السؤال لماذا التعليم الخاص في الجزائر؟ هل هو استجابة مباشرة لزيادة الطلب على التربية والتعليم؟ أم هو وقوف عند رغبة أصحاب الفئة الميسورة الحال؟ وإذا كان واقعاً مفروضاً، فإنه يتوجب حماية هذا التعليم وتأطيره، وكذا ممارسة الرقابة المباشرة عليه؟

فمن أولويات الديمقراطية تشجيع حصول الفرد على حقوقه وعلى تنمية إمكانياته العقلية والسياسية، وفي نفس الوقت احترام الآخر في نفس الشروط من الحقوق والواجبات. وعليه فإنّ التعليم الخاص لا يمكن أن يكون أداة تمييز وتميّز على حساب الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، وعلى حساب المناطق الأكثر هشاشة في كل ربوع الجزائر.

وهنا نتساءل في عنصر أخير: كيف يمكن توظيف التعليم الخاص توظيفاً إيجابياً لصالح الطلب على التعليم وديمقراطية التعليم والتنمية الوطنية؟

- ثالثاً: التعليم الخاص والديمقراطية والتنمية

أود أن أشير هنا إلى الربط الذي يصيغه "جون ديوي" بين شرط التعلم والممارسة السياسية للمواطن عندما يقول "أن تكريس الديمقراطية وتقديسها للتربية حقيقة مألوفة، والتفسير السطحي لذلك هو أن الحكومة التي تستند إلى حق الانتخاب العام لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم يكن أولئك الذين ينتخبون حكامهم وأولئك الذين يطيعونهم متعلمين" (وين، 1964) هذا من الناحية السطحية للفهم العام، ولكن ديوي يعمق الفهم إلى أكثر من ذلك يؤكد على ضرورة إتاحة الفرص للجميع على قدم المساواة "ومن الواضح أن المجتمع الذي تتضاد فيه الطبقات المنعزلة إنما هو مجتمع مهلك ومن الختم عليه أن يجعل الفرص الفكرية مفتوحة ومتاحة أمام الجميع على قدم المساواة وميسرة المدخل بلا عوج ولا أمّ" (وين، 1964)، ذلك أنّ المجتمع القائم على نوع من الطبقية يقوم بتثقيف الطبقة الحاكمة وتعليمها دون الأخرى.

ذلك أنه حسب مقررات اليونسكو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجود مبدأ لا محيد عنه وهو "التعميم المشروع للتربية" (السوالي، 2012)، فالأولوية القصوى في السياسة التربوية المعاصرة تكمن في "الحق في التربية، ومجانية التعليم الأولي والأساسي، والتعميم قدر الإمكانات المتاحة، للتعليم التقني والمهني".*

واعتباراً من هذا المبدأ فإنّ الحد الأدنى من الثقافة والمعرف به، ينبغي أن يؤدي إلى التفتح الكامل لشخصية الإنسان، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، فإنّ تعميم التربية ينبغي أن يستجيب للاحتياجات التربوية الأساسية أدوات التعلم، القراءة، الكتابة، الحساب، المعارف، القيم، كما ينبغي أن يهدف إلى تطوير وتنمية جميع القدرات الإنسانية من أجل حياة كريمة واتخاذ قرارات مستنيرة والرفع من مستوى وجوده الخاص" (السوالي، 2012).

وعليه فالمدرسة الخاصة مثلها مثل المدرسة العمومية مطالبة بتقديم كل هذه الخدمات للتلميذ أو الطالب الجامعي قصد وضعه في السلم الارتقائي الإنساني وتفتق شخصيته ومساهمته في المجتمع والتنمية.

إنّ المدارس الخاصة في الجزائر اليوم ورغم انتشارها السريع إلّا أنّها لا تزال حديثة النشأة والتأطير والتفتيش، وعليه فإنّ أهم عائق أمامها ليس فقط بيداغوجي ولكن سوسيواقتصادي وسوسيوسياسي، ففي نفس الوقت الذي تجدد الدولة نفسها منهكة وتبحث عن حلول في القطاع الخاص، تجد نفسها مطالبة بالرقابة وبحث آليات الارتقاء بالقطاع الخاص.

والدولة من خلال مؤسساتها الرسمية تعمل على إتباع جملة من الخطوات في الإقرار بأي أمر يستدعي التدخل مثل تنظيم التعليم الخاص، ابتداءً من تحديد القضية محل النقاش إلى وضع خارطة طريق باستشارة المختصين إلى اتخاذ القرارات حيث يصبح الأمر مفصول فيه ومشروع يحمل الصفة القانونية إلى مرحلة التنفيذ ثم أخيراً التقويم وتصحيح المسارات، وأثناء هذه العمليات يتم الاستناد إلى كل الفاعلين في الميدان، ففي مجال التعليم الفاعلين هم الخبراء ورجال الأعمال والمربين وأولياء التلاميذ، والباحثين الأكاديميين، والمجتمع المدني وغيرهم، فالتعليم هو المجال الخصب لكل التدخلات من طرف القوى الفاعلة، وتباين هذه التدخلات حسب مصلحة كل طرف، كفرض قيم معينة، أو الحصول على أرباح أو إرضاء جهة معينة على حساب جهة أخرى وهكذا. لذلك فإنّ الدولة تقع كطرف حيادي وفاعل في نفس الوقت فهي ترعى التوازنات والديمقراطية

* لاحظ المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

وتكافؤ الفرص "التكيف مع النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التكيف مع تطور المعارف، وتطور الخيارات الثقافية للمجتمع، أو تحديث في بعض المرافق أو تحولات تكنولوجية وإعادة تنظيم التعلّيمات في سياق ما بعد المد الاستعماري واستقلال الدولة الوطنية" (السوالي، 2012).

وهو الأمر الذي ينطلي على طريقة التعامل مع التعليم الخاص في الجزائر، بالرغم من النقائص التي لا تزال تعيقه اجتماعياً، اقتصادياً، وبيداغوجياً، ثم أنّ الثقافة السائدة كثيراً ما تعمل على تسريع وتيرة أو إبطائها لذلك يتوجب في الحالة الراهنة التعامل بكل جدية مع موضوع التعليم الخاص، كما ينبغي تقوية الفاعلين وإشراكهم وتنويعهم، فليس الخبراء هم فقط الجديرين بالاستشارة، ولكن هناك المربين والإداريين ذوي الخبرة وأصحاب رؤوس الأموال والباحثين المختصين في الشأن التربوي والبيداغوجي.

ولعل الحلقة الأكثر ضعفاً في الجزائر في مجال السياسة التربوية هم الفاعلون في الميدان ذوي الخبرة، والباحثين، والأمر هنا يعود لسببين رئيسيين:

الأول: عدم الاهتمام بهذه الفئة، أو لنقل انفصال بين البحث العلمي التربوي والقرار السياسي التربوي. على اعتبار أنّ الباحث يقدم بحوثه في شكل أكاديمي محض، ولا توجد حلقة تربط بين هذا البحث وبين القرار الإداري، ونأمل أن تكون مبادرة المركز الوطني للبحث في التربية ذات جدوى في هذا الشأن من أجل تعميق العلاقة بين البحث الأكاديمي والتربوي التطبيقي.

الثاني: ضعف المبادرة في البحث التربوي وانصراف الأكاديميين إلى مجالات متخصصة بعيدة عن الحقل التربوي، وحتى بعض المخابر في مجالات الفلسفة وعلم الاجتماع والتربية لم تقدم الدراسات الوافية والكافية حول عديد القضايا التربوية ومنها التعليم الخاص مثلاً. وأعني هنا انحصار الباحث وانعزاله وعزوفه أحياناً عن النشر البيداغوجي الهادف وهذا موضوع آخر له مبرراته. ومن بين الحلول التي نقترحها ونراها مناسبة في هذا السياق من أجل إعطاء التعليم الخاص في الجزائر بعداً وطنياً تنموياً:

أ. الاهتمام بالتكوين النوعي للأستاذ حتى يكون في مستوى الأهداف المسطرة وفي خدمة التعليم العمومي والخاص على السواء.

ب. توحيد التعليم العمومي والتعليم الخاص من حيث البرامج خاصّة تدريس اللّغات وتحسين الطرائق ديداكتيك اللّغات وكل المواد.

ج. خلق فضاء تشاركي تعاوني بين القطاع الخاص والقطاع العمومي من حيث الخبرة ومن حيث التمويل.

د. تكليف وتكوين ذوي الخبرة لإدارة شأن التعليم الخاص، والإشراف والتفتيش وغيرها.

هـ. وضع آليات مراقبة وتحسين الأداء التعليمي في المدارس والجامعات الخاصة.

- خاتمة

إنّ التعليم الخاص في الجزائر لا يزال في بداياته، وأنّ القطاع العمومي هو الأكثر انتشاراً وهو الذي يقدم اليد العاملة المؤهلة اليوم لكل القطاعات الأخرى، وتأخر القطاع الخاص لا يعني انعدامه فهو ينتشر بسرعة خاصة في التعليم العام، بل أنّه يفرض نفسه بقوة لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وعالمية. وحاجة الدولة إلى دعم القطاع الخاص تتزايد مع مرور الوقت فهي ملزمة بتنظيم هذا القطاع وحمايته ثم متابعة تنفيذ برامج بصرامة، قصد حماية المجتمع من الإزدواجية في التربية والتعليم وهو أمر خطير على مستقبل الأجيال. فالدولة تبقى هي المشرف على التعليم حتى وإن كان تعليمًا خاصاً فهو تحت إدارتها غير المباشرة.

- قائمة المراجع

1. أحمد حسين الصغير، (2005) - التعليم الجامعي في الوطن العربي. ط.1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
3. السوالي محمد، (2012) - السياسات التربوية، الأسس والتدبير. ط.1 الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط.
4. بن بوزيد بوبكر، (2009) - إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وإنجازات. دار القصة للنشر، الجزائر.
5. راف.ن.وين، (1964) - قاموس ديوي للتربية، مختارات من مؤلفاته. (ترجمة، محمد علي العريان)، مكتبة الأنجلومصرية للنشر، القاهرة.
6. سعيد طه محمود والسيد محمد ناس، (2003) - قضايا في التعليم العالي والجامعي. مركز آيات للطباعة، الرقازيق، مصر.
7. مالك بن نبي، (1988) - مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي. (ترجمة بسام بركة وأحمد شعبو)، ط.1، دار الفكر، سوريا.